

واقتناعاً منها بأن التعايش السلمي والتعاون فيما بين الدول ، فضلاً عن اتخاذ تدابير فعّالة في ميدان نزع السلاح ، أمران يهيئان الظروف الدولية المواتية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية لجميع البلدان ، لاسيما البلدان النامية ،

ورغبة منها أيضاً في المساهمة في تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث^(٥٩) ،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن خبرة البلدان في تحقيق تغييرات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى لغرض التقدم الاجتماعي^(٦٠) ؛

٢ - تؤكد من جديد الحق السيادي غير القابل للتصرف لكل دولة في اختيار نظامها الاقتصادي والاجتماعي وفقاً لإرادة شعبها ، دون تدخل خارجي أياً كان شكله ؛

٣ - ترجو من الأمين العام أن يتخذ الترتيبات لعقد الحلقة الدراسية الإقليمية كما هو مطلوب في الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ١٩/٣٦ ، في عام ١٩٨٤ أو ١٩٨٥ ، في حدود الموارد التي طلبت بالفعل للخدمات الاستشارية القطاعية والإقليمية في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ؛

٤ - تدعو الدول الأعضاء إلى أن تقدم إلى الأمين العام تقارير عن خبراتها في إجراء تغييرات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى لغرض التقدم الاجتماعي ؛

٥ - ترجو أيضاً من الأمين العام أن يقوم ، بالتشاور مع الدول الأعضاء ، بإعداد تقرير إضافي عن خبرة البلدان في تحقيق تغييرات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى لغرض التقدم الاجتماعي ، مع إيلاء اعتبار لأحكام قرار الجمعية العامة ١٩/٣٦ ، وأن يقدم هذا التقرير إلى الجمعية في دورتها الأربعين ، عن طريق لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛

٦ - تقرّر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الأربعين البند المعنون « خبرة البلدان في تحقيق تغييرات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى لغرض التقدم الاجتماعي » .

الجلسة العامة ٦٦

٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣

٢٥/٣٨ - خبرة البلدان في تحقيق تغييرات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى لغرض التقدم الاجتماعي

إن الجمعية العامة ،

إذ تحمدوها الرغبة في تشجيع رفع مستوى الحياة وتحقيق العمالة الكاملة وتهيئة الظروف للتقدم والتنمية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ،

وإذ تضع في اعتبارها إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي^(٥٦) ،

وإذ تضع في اعتبارها أحكام الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد^(٥٧) ، وكذلك أحكام ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية^(٥٨) ،

وإذ تحيط علماً مرة أخرى بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٨١ ألف (د - ٥٠) المؤرخ في ٢١ أيار/مايو ١٩٧١ ، و ١٦٦٧ (د - ٥٢) المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٧٢ ، و ١٧٤٦ (د - ٥٤) المؤرخ في ١٦ أيار/مايو ١٩٧٣ بشأن أهمية تحقيق تغييرات أساسية في الهيكل الاجتماعي - الاقتصادي من أجل تعزيز الاستقلال القومي وتحقيق الأهداف النهائية للتقدم الاجتماعي ،

وإذ تشير إلى قراراتها ٣٢٧٣ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، و ٣٨/٣١ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ ، و ١٩/٣٦ المؤرخ في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ، التي أكدت فيها من جديد أهمية ممارسة كل دولة لحقها ، غير القابل للتصرف ، في إجراء تغييرات اجتماعية واقتصادية أساسية لغرض التقدم الاجتماعي ، وضرورة دراسة خبرة البلدان في هذا المضمار ،

ورغبة منها في أن يتم القضاء السريع التام على جميع العقبات التي تعترض سبيل التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب ، وبوجه خاص الاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والعنصرية ، والتمييز العنصري ، والفصل العنصري ، والتدخل والضغط في النواحي العسكرية والسياسية والاقتصادية ، والعدوان والاحتلال الأجنبيين أو السيطرة الأجنبية ، فضلاً عما تتعرض له الشعوب من عدم المساواة والاستغلال بجميع أشكالها ،

(٥٦) القرار ٢٥٤٢ (د - ٢٤) ، المرفق .

(٥٧) القراران ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) .

(٥٨) القرار ٣٢٨١ (د - ٢٩) .

(٥٩) القرار ٥٦/٣٥ ، المرفق .

(٦٠) Add. 1 و A/38/64 .